

يستعد للانتشار في مناطق النزاع هناك

الهلال الأحمر العراقي يتهاى لإغاثة الشعب السوري

□ بغداد / المدى

واضاف ان "الهلال الاحمر العراقي سيقدم آلية التوزيع والمناطق المشمولة بعملية الإغاثة". ويشان استحصال الحكومة العراقية موافقة نظيرتها السورية للبدء بعملية الإغاثة بين الدياغ أن "هناك منظمات انسانية تعمل بالتأكد هي بحاجة الى موافقة سلطات محلية والموضوع متعلق بإغاثة انسانية لا نعتقد انها تواجه مشكلة من السلطات". وأعلنت الحكومة العراقية نهاية الشهر الماضي عن موافقتها على تقديم مساعدات إنسانية والبدء بحملة شعبية للإغاثة الإنسانية للشعب السوري عن طريق الهلال الأحمر العراقي. واطلقت الحكومة العراقية الشهر الماضي مبادرة من 17 بنداً

لإيقاف العنف في سوريا وحل الأزمة بطرق سلمية وديمقراطية. وتضمنت أبرز نقاط المبادرة الشروع بحوار سياسي وطني تحت إشراف الجامعة العربية والأمم المتحدة داخل سوريا، مع تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية من مكونات الشعب السوري وإشراك المعارضة في هذه الحكومة. وتشهد عدة مدن سورية ومنها العاصمة دمشق وريفها اشتباكات مسلحة عنيفة بين الجيش السوري النظامي والجيش السوري الحر. وتطالب المعارضة السورية بتنحي رئيس الحكومة السورية بشار الأسد عن الحكم، فيما يقول الأخير ان دولاً اقليمية تدعم مجاميع اهابية في بلاد.



أكدت الحكومة العراقية، أنها بانتظار آلية بعدها الهلال الاحمر العراقي بالتنسيق مع المنظمات الإنسانية للبدء بإغاثة الشعب السوري عبر تبني تلك الآلية من قبل الحكومة على أن يتولى الهلال الاحمر تنفيذها. وذكر المتحدث باسم الحكومة على الدياغ في تصريح تناقلته الصحافة، امس الجمعة، إن "الهلال الاحمر العراقي سيقدم الى الحكومة الآلية التي سيتم بموجبها البدء بحملة الإغاثة للشعب السوري عبر منح الدولة تخصيصات مالية للهلال الاحمر لتقديم اغاثة طبية وانسانية".

حكومة ديالى: حسم رواتب

الصحوات خلال الثلاثة أشهر المقبلة

□ ديالى / المدى

تكرت محافظة ديالى، ان الاشهر الثلاثة المقبلة من المتوقع ان يتم خلالها حسم ملف تشكيلات الصحوات وفق ما اتفق عليه بذلك خلال آخر اجتماع للجنة التنسيقية لمجلس المحافظات مؤخرا، فيما اكدت عدم امتلاكها لإحصائية رسمية بعدد عناصر الصحوات في عموم المحافظة. وقال المتحدث باسم المحافظة تراث محمود في تصريح صحفي تابعته "المدى"، إن "العائق المالي لايزال يواجه الحكومة الاتحادية في إنهاء ملف الصحوات في المحافظة"، مستذكرا بالقول "من المتوقع ان يتم حسم الملف خلال الاشهر الثلاثة المقبلة حسب اخر اجتماع لرئيس الوزراء مع مجالس المحافظات".

واضاف محمود أن "المحافظة لا تمتلك إحصائيات دقيقة لعناصر الصحوات لجهة من الاسباب تتعلق بترك بعضهم العمل، او حصول بعضهم على تعيين في المؤسسات الحكومية بعد ضم نسبة 6٠٪ منهم الى الاجهزة الامنية".

وتابع أن "بعض عناصر الصحوات انتقلوا للأعمال التجارية والقسم الاخر منهم هاجر خارج المحافظة خشية تصفيته من تنظيم القاعدة الارهابي". وكان رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي قد اوعز في وقت سابق بإعادة رواتب جميع عناصر الصحوات بعد ان اقتطع جزء منها وبصورة كاملة وبأثر رجعي. وكانت مستشارية المصالحة الوطنية قد اعلنت تموز الماضي عن تخفيض رواتب عناصر الصحوات ممن يتقاضون راتباً شهريا اعلى من 2٠٠ ألف دينار بنسبة 2٠٪ نتيجة لتخفيض مجلس النواب في موازنة العام الجاري تخصيصات المستشارية بنسبة 2٣٪. وشكلت الصحوات وهي مجموعات مسلحة عشائرية عام 2٠٠٧ وبدأت عملها من محافظة الأنبار لمواجهة تنظيم القاعدة وبعد نجاح تجربتها عمدت على المحافظات المتوترة امنيا. ونقل وزير المالية العراقية إن قانون الموازنة للعام الحالي يلزم وزارته بتحويل جميع العقود على الملاك الدائم بما فيها عناصر الصحوات.

تهويداً لبحث ملفات الفساد

توزيع أعضاء النزاهة على دوائر الحكومة

□ بغداد / المدى

أعلنت لجنة النزاهة اليرمانية، عن توزيع أعضائها على الوزارات والهيئات المستقلة للقاء الوزراء والمفتشين العموميين لبحث ملفات الفساد المالي والإداري التي لدى اللجنة. وذكر عضو اللجنة عثمان الجحيشي في حديث للصحافة وتابعته "المدى"، ان لجنته "وزعت اعضاءها البالغ عددهم 1٧ عضواً على الوزارات والهيئات". وبين أن "كل واحد من هؤلاء الأعضاء يتخصص بوزارة او اكثر للبحث

في الملفات المثارة عليها من خلال البحث مع المعنيين في الوزارات ومن ثم يقدم تقريراً مفصلاً عما توصل اليه". وأضاف الجحيشي ان "لجنة النزاهة ستجتمع بعد انتهاء اعمال اعضائها في تلك الوزارات لمناقشة التقارير النهائية وتقييمها والتصويت عليها ويكون الملف حسب حجم ما فيه فقد ترتقي احدى الملفات الى استجواب الوزير او استضافته او احواله الى هيئة النزاهة". واعلنت لجنة النزاهة النيابية، الثلاثاء الماضي من الاسبوع الجاري، عن صدور حكم

بالسجن ١٥ عاماً لرئيس مجلس إدارة المصرف العراقي للتجارة حسين الأزري ومستشارته الأردنية بتهم متعلقة بالفساد، فيما لفتت إلى صدور اوامر قبض لـ٧ تجار عراقيين. وكانت لجنة النزاهة النيابية قد أعلنت في نهاية ايلول الماضي من العام الحالي، عن قائمة باسماء اعضاء في مجلس النواب ومسؤولين في الحكومة متورطين بقضايا فساد مالي وإداري، وصادرة بحقهم اوامر اعتقال قضائية. يشار الى ان لجنة النزاهة النيابية قد أعلنت في حزيران الماضي من

العام الحالي، عن اصدار احكام متعددة بحق وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني ورئيسي هيئتين سياسيتين وضباط في الجيش ومديرين عامين في وزارتين لتورطهم بقضايا فساد مالي وإداري. وتؤكد إحصائيات غير رسمية وتقارير صحفية على أن الفساد المالي والإداري قد تسبب بهدر ملايين الدولارات من المال العام، وأن هذه الاموال يجري غسيلها عبر شراء العقارات وفتح شركات ومؤسسات وهمية خارج البلاد وداخله.

جراح فرنسي لإجراء عمليات في مدينة الطب ببغداد

□ بغداد / المدى

اعلنت وزارة الصحة العراقية عن دعوة خبراء ومختصين في مجال الطب من دول متقدمة لإجراء عمليات داخل العراق، مؤكدة ان جراحاً فرنسياً بدأ بإجراء عمليات في مدينة الطب ببغداد. ونكر الناطق باسم الوزارة زياد طارق في بيان تابعته "المدى"، إن "الوزارة قامت بدعوة عدد من خبراء واخصائين وجراحين في مجال الطب لأجراء عمليات في مستشفيات مدينة الطب ببغداد".

أن "مستشفى دار التمريض الخاص استضاف جراح العظام والكسور البروفيسور الفرنسي اونيمس لإجراء العمليات الجراحية المتطورة في العمود الفقري للمرضى في المستشفى". وأضاف أن اونيمس بدأ بإجراء العمليات في مستشفى دار التمريض الخاص لعدد من المواطنين، إذ "تم فحص ٧٠ مريضاً في العيادة الاستشارية" للمستشفى حيث أجرى البرفسور عمليات جراحية خاصة "باجوجاج العمود الفقري بمشاركة اطباء اختصاص العظام والكسور العراقيين تكلت جميعها

بالنجاح". و اشار الى أن "دائرة مدينة الطب اقامت ورشة عمل متخصصة عن اوجاج العمود الفقري التي المحاضرة الطبية فيها البرفسور الفرنسي اونيمس". وتشير تقارير سابقة لمنظمة الصحة العالمية الى ان العراق يشكو من قلة الكوادر الطبية والاطباء المتخصصين، كما ان البلاد شهدت هجرة عدد كبير من الاطباء خلال الاعوام 2٠٠٥-2٠٠٧. وسبق لمجلس محافظة ميسان ان تعاقد مؤخراً مع اكثر من 3٠ طبيباً وممرضة من الهند لسد النقص في مستشفيات المحافظة.

السطور الأخيرة

■ سلام خياط

حدث ذلك في السفادور

ذات صباح، وقيل ذات مساء، استيقظ رئيس النظام في السلفادور من قيلولته، وتذكر مقولة (إن الدم أغلى من الماء، ولا ينبغي لأصوات الرصاص والمتفجرات أن تعلق على صوت الإنسان)

ينفض على عجل، ويجمع أركان حكمه وحاشيته، ويدعو رئيس المعارضة للاجتماع، ليسر بإذنه أن ليس من مصلحة البلد الاستمرار في لعبة العسكر والحرامية، وليس من الحكمة بشيء أن تهرق كل تلك الدموع، وتراق كل تلك الدماء، وإن الأوان قد حان لنسيان الماضي وكل تلك الإحزن، والعمل معا (بيدا بيد) لما فيه خير الشعب ومصلحة البلاد.!

هكذا، بعد سنوات من اللعب بالنار و الاقتتال الشرس، يكتشف الطرفان __ حكومة ومعارضة __ أنهما سادران في العنت، فالحكومة ليست على تلك الدرجة من الفساد، والمعارضة ليست بتلك الدرجة من السوء وضياح الرشاد ... ولكي يؤكد الطرفان نقاء السرائر، تدعى وسائل الإعلام لتوثيق الاجتماع (أت)، حيث يتبارى الصحفيون بتدبير المقالات الرنانة، ويتسابق الصوررون لتوثيق الحدث التاريخي من خلال صورة عناق بالأحضان، أو ضحكة مجلجلة، أو مصافحة بين خليلين لم يفسد الاختلاف بينهما للود قضية. وإمعانا في التأكيد على الصفاء والتصافي، تطوف الكاميرات في الشوارع والمنعطفات، لنرى الناس - إي والله - لنرى الجموع الغفيرة، ترقص وتغني وتدق الطبول وتتبادل الأناخب والتهاني، وتمعن في إظهار الفرح!؛

عجائب! يقرر شخصان، أو مجموعة أشخاص - في السلفادور طبعاً - إن المواطن غال، وإن الوطن أغلى، وإن الثروات التي تتبدد على اقتناء الأسلحة، أحق أن تحفظ وتصان، فيستجيب الشعب - معارضة وموالاة -، وتفرقه الغفلة على حين غرة، كأنما كان غائبا عن الوعي طوال سنوات الاقتتال الشرس، كأنما ما انحازوا لهذا الطرف أو ذاك عن عني او عن بصيرة.

عجائب! وأسئلة تطفو على الذهن والذاكرة، هل الشعوب - حقا - رهينة لإرادات شخصية ودولية؟ يختلفون، فتضرم النار ويعم الدمار وتتسعر الفتن، ويتفقون، فتغور تلك الاضطرابات في الجب، وتصدر النيران بردا وسلاما!؛

هل المعادلة بهذه السهولة والبساطة، بل السذاجة؟ أم إن المعادلة على جانب من التقيد والإبهام يجعل من حلها العويص مصيدة للمغفلين؟

في الأقطار الثرية - سيما المبتلاة بخزيرن الطاقة - من يشعل عود نقاب بجذحة زناد بحجم عقلة الإصبع ليضرم بالنار غابة غناء؟ من يطفئه بنفخة؟ من يوعز بتهينة قتل الصاعق، من يأمر بنزعها؟ من يستبدل ضوء المصباح الأزرق المحوي، بأحمر له لون الدم من!؛

شركة نفط الشمال / شركة عامة / كركوك

إعلان للمرة الاولى

تعلن شركة نفط الشمال / شركة عامة / كركوك عن اجراء المناقصة المرقمة (م. ش ٢٠١٢/٢ / ٣٤ / تشغيلية) والخاصة بـ (مد ولام انبوب قطر ١٠) عقدة لشبكة الرفع بالغاز لأبار قبة بابا - محافظة كركوك).

يرجى من الراغبين بالاشتراك بالمناقصة اعلاه من مقاولي اعمال الهندسة الكهربائية والميكانيكية والكيمياوية المصنفين من الدرجة العاشرة فما فوق والنافذة هوياتهم مراجعة قسم العقود / عرفة / كركوك هم او وكلائهم المحولون عن طريق دوائر كتاب العدول للحصول على قرص (CD) المدون فيها اوراق المناقصة لقاء مبلغ قدره (- / ٢٠٠.٠٠٠) مائتان الف دينار غير قابل للرد. مع ضرورة قيام الشركات المقاوله بارفاق شهادة التأسيس مع هوية تصنيف عند الاشتراك. ويقدم المشارك كتاباً من الهيئة العامة للضرائب يؤيد فيه ايفائه بالتزاماته تجاهها ومعنوناً الى شركة نفط الشمال (النسخة الاصلية) مع تأييد حجب البطاقة التموينية. وتقديم تامينات اولية بنسبة (1٪) من مبلغ العطاء وتكون اما على شكل صك مصدق او خطاب ضمان صادر من المصارف المعتمدة لدى البنك المركزي العراقي عدا مصارف (الوركاء للاستثمار. البصرة الدولي. البلاد الاسلامية). وتودع العطاءات في صندوق العطاءات رقم (1) الخاصة بالمقاوالات الكائن في استعلامات دوائر عرفة / كركوك وسيكون انعقاد المؤتمر الخاص بالاجابة عن استفسارات المشاركين في الساعة العاشرة صباحاً من يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/١٠/١٤ في مقر الدراسات والتصاميم. علماً بان آخر موعد لتقديم العطاءات في موعد اقصاه الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الاحد الموافق ٢٠١٢/١٠/٢١ وعلى المشارك في المناقصة تقديم كامل المستمسكات المطلوبة عند تقديم عطائه واستكمالها خلال (١٥) يوم وحسب التعليمات النافذة وبعكسه يهمل العطاء. ويتحمل من خال عليه المناقصة اجور نشر الاعلان ويلتزم باستكمال اجراءات التعاقد خلال (١٤) يوماً من تاريخ اعلان الاحالة. وللمزيد من المعلومات مراجعة الموقع الالكتروني (www.noc.oil.gov.iq) (صفحة المشاريع - المناقصات المحلية - المناقصات المحلية المعلنة).

٤ / المدير العام

جمهورية العراق

وزارة الموارد المائية / الموقع الالكتروني (www.iraq-mowr.org)

المركز الوطني لإدارة الموارد المائية / القسم القانوني

العنوان / بغداد - الاعظمية - حي الربيع مجاور كلية القانون / الجامعة المستنصرية.

هـ / 4422183 البريد الالكتروني للمركز (envsearch2011@yahoo.com و envsearch2011@mowr.gov.iq).

مكتب المفتش العام لوزارة الموارد المائية البريد الالكتروني (inspmwr@yahoo.com) هـ / 7723447 .

مركز الاعلام والعلاقات في وزارة الموارد المائية / هـ 7728149

م / اعلان للمناقصة رقم ٦٠٥ / موارد مائية / ٢٠١٢

مناقصة تجهيز قارئ بيانات ومودم GSM للمحطات الهيدرولوجية لقياس مناسيب المياه

في الازهر عدد ١١٠

يسر المركز الوطني لإدارة الموارد المائية احدى تشكيلات وزارة الموارد المائية دعوة جميع الشركات والمكاتب من ذوي الاختصاص للاشتراك بالمناقصة اعلاه وتقديم عطاءاتكم والتي يمكن الحصول على مستنداتنا من القسم القانوني في المركز الوطني لقاء مبلغ قدره (١5٠.٠٠٠) مائة الف دينار عراقي غير قابل للرد إلا في حالة الغاء المناقصة من قبل جهة التعاقد. مع مراعاة الشروط المدرجة ادناه واخذها بنظر الاعتبار عند تقديم العطاء قطعاً.

١- يرفض العطاء المقدم من قبل الشركات والمكاتب الغير متخصصة بالاعمال المماثلة.

٢- تكون مدة نفاذ العطاء ثلاثة اشهر من تاريخ غلق المناقصة.

٣- وصل شراء العطاء.

٤- تقديم شهادة الاعفاء من الهيئة العامة للضرائب او احد فروعها وعدم مانعتها من قيام مقدم العطاء بالاشتراك بالمناقصة. ومعنون الى مركزنا حصراً.

٥- صك مصدق او خطاب ضمان نافذ لمدة ثلاثة اشهر من تاريخ غلق المناقصة بنسبة ١٪ من مبلغ العطاء المقدم غير مشروط صادر من مصرف عراقي معتمد ويكون خطاب الضمان طي كتاب من المصرف نفسه موقعين من قبل المدير العام او المدير المفوض او من ينوب عنهما قانونا يذكر به جهة التعاقد واسم المناقصة ورقمها. ويستبعد العطاء في حالة تقديم الصك او خطاب الضمان من مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل.

٦- تقديم العطاءات داخل ظرفين مغلقين ومعنونين الى المركز الوطني لإدارة الموارد المائية / القسم القانوني / لجنة فتح العطاءات.

الاول/ تدون عليه عبارة تجاري يشمل شروط المناقصة والاسعار وكل ما جاء في اعلاه.

الثاني/ تدون عليه عبارة فني يحوي على الشروط الخاصة والمواصفات الفنية وغيرها من متطلبات العطاء.

ويكون موعد الغلق قبل الساعة الثانية عشر (١٢) ظهراً من يوم الاربعاء المصادف ٢٠١٢/١٠/١٧ وهو موعد غلق المناقصة وفي حالة وجود نقص في اي منها يهمل العطاء وتفتح العطاءات في الساعة (١٠) العاشرة صباحاً من اليوم الثاني للغلق في مقر مركزنا.

٧- إن المركز غير ملزم بقبول اوطأ العطاءات ولايجري اي تفاوض على الاسعار المقدمة بعد فتح العطاءات حيث تعتبر الاسعار نهائية. وتكون الاسعار المقدمة بالدينار العراقي او العملة الصعبة.

٨- تقدم العطاءات للقسم القانوني في مقر المركز الوطني الكائنة في بغداد - الاعظمية - حي الربيع مجاور كلية القانون - الجامعة المستنصرية.

٩- يكون موعد انعقاد المؤتمر المصادف يوم الاربعاء المؤرخ في ٢٠١٢/١٠/١٠ الحاص بالاجابة على استفسارات المشاركين في المناقصة قبل (٧) ايام من تاريخ الحدد لغلق المناقصة.

١٠- يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الاعلان.

المدير العام